

# ٩ مارس

العدد الثالث - أكتوبر ٢٠٠٥

## مجموعة العمل حول استقلال الجامعات

هي مجموعة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية، ليس لها إدارة أو رئاسة وإنما يتفق أفرادها على أسلوب العمل فيما بينهم، ويدعى للمشاركة فيها كافة المهتمين باستقلال الجامعات بغض النظر عن توجهاتهم السياسية. تعمل هذه المجموعة على تدارس كافة القضايا والمشكلات المتعلقة باستقلال الجامعات في اجتماعات غير دورية تعقد داخل الجامعات ونواديها، كما تتخذ الخطوات اللازمة للدفاع عن الأعراف الجامعية والأكاديمية والتأكيد بأي مساس بها. وتسعى إلى تفعيل المادة ١٨ من الدستور التي تضمن استقلال الجامعات والمادتين ٤٧، ٤٩ من الدستور اللتين تكفلان حرية الرأي والتعبير والبحث العلمي والإبداع.

### من دستور جمهورية مصر العربية

#### المادة ١٨

التعليم حق تكفله الدولة، وهو الزامى فى المرحلة الابتدائية، وتعمل الدولة على مد الالتزام الى مراحل أخرى. وتشرف على التعليم كله، وتكفل استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمى، وذلك كله بما يحقق الربط بينه وبين حاجات المجتمع والانتاج.

#### المادة ٤٧

حرية الرأى مكفولة، ولكل انسان التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير فى حدود القانون، والنقد الذاتى والنقد البناء ضمان لسلامة البناء الوطنى.

#### المادة ٤٩

تكفل الدولة للمواطنين حرية البحث العلمى والابداع الأدبى والفنى والثقافى، وتوفر وسائل التشجيع اللازمة لتحقيق ذلك.

### في هذا العدد:

- أخبار العمل من أجل استقلال الجامعات .... ص ٢
- اقتراح بشأن تطوير الجامعة
- أ.د. هدى جندي/ د. راندا أبو بكر ..... ص ٣
- رؤية لتفعيل استقلال الجامعات
- أ.د. محمد الشاذلي .... ص ٣
- عيد استقلال الجامعة - ٩ مارس ٢٠٠٦ ... ص ٤
- وجهة نظر: لائحة غير ديموقراطية
- د. سلمى مبارك ..... ص ٤

### من أجل قانون يحقق الاستقلالية وديمقراطية الإدارة في الجامعات المصرية

بمطالعة تصريحات السيد/ وزير التعليم العالي عقب لقائه مع رئيس الوزراء يوم الأربعاء ١٤ سبتمبر الماضي حول إعداد مشروع جديد لقانون الجامعات وعرضه على رئيس مجلس الوزراء، فإننا نخشى أن تتم صياغة القانون الجديد كما تم من قبل إلغاء انتخاب العمداء وإقرار نظام الفصلين الدراسيين بأسلوب فوقى لا يضع اعتباراً لرأي أعضاء هيئة التدريس، لذلك نرى أن على المسؤولين أن يعرضوا الأفكار الأساسية لهذا المشروع على مجالس الأقسام بجميع الجامعات قبل البدء في صياغة المشروع ليأتي القانون الجديد معبراً عن تطلعات أعضاء هيئة التدريس في تطوير الجامعات وإقرار نظام ديمقراطي لإدارة الجامعات وضمن الاستقلال الحقيقي لها.

كما نؤكد على أن أي تعديل لقانون الجامعات لابد أن يرسي مبدأ انتخاب القيادات الجامعية وتوسيع سلطة المجالس وتوكيد الشفافية في جميع الجوانب المالية والإدارية بالجامعات.

### وقفه من أجل جامعة ديمقراطية ومستقلة

ينظم أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية وقفة ظهر السبت ٢٢ أكتوبر أمام إدارة كل جامعة للمطالبة بسلطات أوسع للمجالس الجامعية وقيادات جامعية منتخبة وحق الطلاب في تنظيم أنشطتهم دون وصاية أو تدخل من الأمن، وتعديل نظام المرتبات ليضمن تفرغ الأساتذة.

## أخبار العمل من أجل استقلال الجامعات

- تدعو مجموعة العمل من أجل استقلال الجامعات للمشاركة في وقفة احتجاجية أمام قصر الزعفران بجامعة عين شمس يوم الإثنين ٧ نوفمبر ٢٠٠٥. وتأتي هذه الوقفة للذكورة بعدم اتخاذ إدارة الجامعة لأي إجراء ضد ضباط الأمن الذي تعدي بالضرب على د. عادل عناني الأستاذ المساعد بكلية الآداب، داخل حرم الجامعة يوم ٧ نوفمبر ٢٠٠٤. بل أن إدارة الجامعة قد حولت د. عناني لمجلس تأديب!!
- شهدت جامعة عين شمس منذ بداية العام الدراسي تجاوزات خطيرة من ضباط الأمن ضد الطلاب، كان آخرها حبس وضرب وإهانة طالبتين بكلية التربية. وما تلا ذلك من أحداث عنف بين الطلاب وأفراد الحرس الجامعي.

وقد سعت مجموعة العمل من أجل استقلال الجامعات للتدخل بمقابلة أ.د. علي العبد - رئيس الجامعة لكن سيادته لم يرغب في تلك المقابلة، فوجهت المجموعة خطاباً لرئيس الجامعة جاء فيه:

نحن الموقعين أدناه من أعضاء هيئة التدريس في مجموعة استقلال الجامعات (مجموعة ٩ مارس)، قررنا أن نراسلكم، والرأي العام المصري، من خلال هذه الرسالة المفتوحة، عسى أن تجدوا من الوقت لاتخاذ اللازم بشأنها حيث نرى أن مضمونها، مثله مثل مضمون المقابلة التي طلبناها، تقع في صميم عمل رئيس الجامعة وذلك حيث أن الأمر يتعلق بحرمة الجامعة وسيادتها وسيادة أستاذتها وطلابها عليها.....

ونطالب بالتحقيق الفوري والشفاف في تلك الأحداث ونعتبر أن التقاعس عن التحقيق بشأنها ومساءلة الداخلية بشأن ما اقترفته من جرائم في حق الطلاب سوف يقدم دليلاً جديداً على أن إدارة الجامعة قد سلمت مقادير الجامعة لوزارة الداخلية، الأمر الذي يؤكد مرة أخرى على مصداقية مطلبنا الذي أعلنه في كل محفل ومناسبة بضرورة استعادة الجامعة

لاستقلالها وخروج الأمن منها وتمكين أستاذتها من إدارة شئونها بالاشتراك مع ممثلي الطلاب.

وقد وقع على الخطاب ٤٢ عضواً من المجموعة.

- قابل وفد من أساتذة جامعة القاهرة الأستاذ الدكتور علي عبد الرحمن - رئيس الجامعة، وذلك لمناقشة مشكلة الطلاب المستبدين من المدينة الجامعية بأسباب أمنية، وكان الأمن قد استبعد حوالي ٢٠٠ طالب من السكن بالمدينة من ضمنهم عدد من الطلاب المتفوقين والأوائل على كلياتهم. وخلال المقابلات الثلاث وعد رئيس الجامعة بحل المشكلة للطلاب الحاصلين على تقديرات عالية، وحثه أعضاء الوفد على عدم الاستجابة للضغوط الأمنية والقيام بدوره كأستاذ في رعاية أبنائه الطلاب.

- وجهت مجموعة العمل من أجل استقلال الجامعات خطاباً للأستاذ الدكتور عبد المنعم البسيوني - رئيس جامعة المنيا بخصوص عدم تعيين السيد عبد الله إبراهيم زنونى بسبب اعتراض الأمن.

وكان السيد عبد الله زنونى قد تخرج في يونيو ٢٠٠٤ وترتيبه الأول على كلية زراعة المنيا، ورشحته الكلية للتعيين معيداً، لكن بعد اعتراض الأمن قام رئيس الجامعة بتعيين الثلاثة التاليين له في الترتيب دون تعيين الأول.

وتبدأ المجموعة بهذا الخطاب حملة مشابهة للحملة التي كلفت بالنجاح بشأن تعيين السيد/ هاني خميس دويك معيداً بكلية العلوم - جامعة القاهرة.

### تهنئة

تهنئ مجموعة العمل من أجل استقلال الجامعات جميع الزملاء بالإفراج عن الأستاذ الدكتور عمرو دراج والدكتور حمدي شاهين اللذين قضيا أكثر من أربعة شهور محبوسين على ذمة تحقيق سياسي.

وتدعو المجموعة إلى الإفراج سريعاً عن بقية الزملاء من أعضاء هيئة التدريس والطلاب المعتقلين بالسجون في قضايا تتعلق بأفكارهم أو أنشطتهم السياسية.

## اقتراح بشأن تطوير الجامعة

أ.د. هدى جندي ، د. راندا أبو بكر

كلية الآداب - جامعة القاهرة

## رؤية لتفعيل استقلال الجامعات

أ.د. محمد لشاذلي

كلية العلوم - جامعة القاهرة

نرى أن تفعيل استقلال الجامعات يمكن أن يتحقق من خلال ضوابط وآليات معينة من بينها:

1. أن تكون القيادات الجامعية بالانتخاب بدءاً من رؤساء الأقسام وحتى رئيس الجامعة، ومردود ذلك هو تفعيل نص الدستور في استقلال الجامعات بحيث تصبح قرارات الأقسام ومجالس الكليات والجامعة والمجلس نابعة من آراء وفكر وإرادة أعضاء هيئة التدريس.
2. أن تتولى مجالس الأقسام والكليات والجامعة إدارة الشؤون المالية بالإضافة لمهامها الإدارية فمن حقها الاطلاع على وتوجيه كافة الشؤون المالية مثل الصناديق الخاصة وموازنة الكليات وغيرها، ومردود ذلك هو إدارة أفضل لموارد الجامعة.
3. أن تكون هناك شفافية تامة في نظام المكافآت المتحصل عليها من الوحدات الخاصة وبدلات السفر وغيرها لأننا جميعاً نعمل في مؤسسة تابعة للدولة تجنباً لحدوث فجوة بين دخول أعضاء هيئة التدريس، وحتى لا تتكرر مأساة بعض المؤسسات الصحفية.
4. عرض ميزانيات الوحدات ذات الطابع الخاص على المجالس الجامعية حيث أن رؤوس أموالها وأصولها ملك للجامعة.
5. زيادة أجور أعضاء هيئة التدريس بشكل يتناسب مع الواقع مما يؤدي إلى تحسن أداء أعضاء هيئة التدريس وارتفاع مستوى الخريج.
6. أن تكون هناك مصادر تمويل محددة للمشروعات العلمية بدون اللجوء إلى التصريحات الفسفاضة واستجداء رجال الأعمال ويتم التعاقد بين أعضاء هيئة التدريس والجهة الممولة بطريقة تؤكد على حل مشاكل بعينها.
7. تغيير اللوائح الطلابية وإعادة النظر في معسكرات إعداد القادة المخصصة للطلاب من حيث أسلوب التدريس وانتقاء الطلاب وكذلك الآراء والأفكار المقدمة بها.
8. إلغاء القانون ٢٠ لعام ١٩٣٦ في الرقابة على الكتاب وترك الحرية للمكتبات في اقتناء ما تشاء ومنع الرقابة على الأفلام والمسرحيات داخل الجامعة.
9. بخصوص ترقية الأساتذة يجب البحث عن طريقة أكاديمية تساعد على التنافس العلمي الذي هو أساس البحث العلمي في الجامعة، والمطلوب تعديل اللوائح بما يضمن المساواة بين المقيمين في مصر وخارجها أثناء فترة إعداد الأبحاث للترقية

يدرك المقدمون أهمية تطوير الجامعة والقضاء على السلبيات التي أصبحت تعوق الجامعة عن أداء دورها، ويقدمون هذه الورقة كمشروع ميثاق لتعديل مسار الجامعة. وهذه الاقتراحات مفتوحة للتعليق ومقترحات الإضافة والحذف من قبل المهتمين بالتعليم العالي، حتى يكون اصلاح وتطوير الجامعة نابعاً من داخلها وليس مفروضاً بطريق مباشر أو غير مباشر عن طريق "المنح" التي تأتي إلى الجامعة غالباً بأجندتها الخاصة.

أولاً: رؤية عامة لماهية ووظيفة الجامعة:

- 1- الجامعة كيان تعليمي مستقل يقوم على حرية الفكر والتعبير والبحث.
- 2- تسعى الجامعة إلى خلق إنسان يتمتع بالقدرات الخلاقة والنقدية التي تؤهله للإسهام في النقد البناء للواقع والقدرة على التعليم المستمر.
- 3- تعمل الجامعة على تخريج انسان له من التدريب ما يمكنه من التنافس في سوق العمل.
- 4- تعمل الجامعة على تنمية مبادئ النزاهة والمسئولية في البحث العلمي وفي العمل وفي الحياة.
- 5- تتمتع كل جامعة بالاستقلال وبحرية تطوير ميثاقها الداخلي بواسطة مجلس جامعة ومجلس أمناء منتخبين من الشخصيات المهمة بالتعليم العالي، بغير الحاجة إلى وجود المجلس الأعلى للجامعات.
- 6- تقدم الجامعة خدماتها في إطار مبنى على مبدأ مجانية التعليم المبنية على توصيفات تضعها الكليات والجامعات لقبول الطلاب.
- 7- تتمتع الجامعة بالاستقلال المادي والإداري عن كيانات الدولة السياسية والإدارية الأخرى.  
ثانياً: متطلبات أساسية لتحقيق استقلال الجامعة:  
1- استقلال الجامعة عن الكيان السياسي للدولة وتحويل آلية شغل المناصب الرئاسية من التعيين إلى الانتخاب.  
2- استقلال الجامعة عن الكيان الأمني ومنع تدخلات الأمن في التعيين للوظائف، وسفر وتحركات أعضاء هيئة التدريس ونشاطات الطلاب.  
3- جعل أعضاء هيئة التدريس جزءاً أساسياً من عملية اتخاذ القرار (استشارة مجالس الأقسام قبل تطبيق أية قرارات تؤثر على العملية التعليمية مثل المنح ونظام الفصلين).  
4- إلغاء جميع التدخلات من الكيانات غير الأكاديمية في وضع المناهج أو إجراء تغييرات جوهرية في نظام الدراسة والاختبارات.

# عيد استقلال الجامعة

٩ مارس ٢٠٠٦

نحتفل هذا العام بعيد استقلال الجامعة والذي يقام في ذكرى استقالة أحمد لطفي السيد من رئاسة الجامعة المصرية في ٩ مارس ١٩٣٢ احتجاجاً على نقل د. طه حسين من الجامعة.

ونعقد بهذه المناسبة مؤتمراً حول:

## الحريات الأكاديمية في الجامعات المصرية

ويتناول المؤتمر محورين هما

• الموقف الحالي للحرية الأكاديمية في الجامعة.

• أسباب تقلص الحريات الأكاديمية.

وترحب المجموعة بالمشاركات على أن يتقدم المشارك بملخص بحث في تاريخ أقصاه ٢٠٠٦/١/١. وترسل الملخصات إلى أ.د. محمد أبو الغار على بريده الإلكتروني [ghar@link.net](mailto:ghar@link.net).

## وجهة نظر: لائحة غير ديمقراطية

د. سلمى مبارك

كلية الآداب - جامعة القاهرة

مع بداية كل سنة دراسية تطرح المشاكل القديمة الجديدة نفسها علينا و تذكرنا بها. ومشكلتنا اليوم هي مشكلة لوائح جائزة: مشكلة تشكيل مجالس الأقسام والتي: " يجب ألا يتعدى عدد المدرسين فيها عدد خمس مدرسين".

يبدو هذا البند من اللائحة متعارضاً مع أحد المبادئ الرئيسية في أي نظام يفترض العدالة، و هو مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات. فواجبات عضو هيئة التدريس تنحصر في ثلاثة أطر: الإطار الأول هو التدريس و الثاني هو البحث و الثالث هو النشاط. و مجالس الأقسام وظيفتها هي تمكين عضو هيئة التدريس أولاً من مباشرة واجباته، حيث تطرح فيها كل الأمور المتعلقة بسير العمل الذي يمثل هو إحدى عجلاته الرئيسية. ثانياً تمكنه من مباشرة حقوقه المرتبطة بسير العملية التعليمية (بداية من اختيار المواد التي يدرسها و انتهاء بحقه في مناقشة كافة ظروف العملية التعليمية التي ينخرط فيها). ثالثاً تمكن مجالس الأقسام عضو هيئة التدريس من مباشرة حقوقه المرتبطة بنشاطه كباحث (كل ما يتعلق بالمنح و المشاركة في المؤتمرات و الترشيحات... الخ). و من هنا يعتبر حرمان المدرس من حضور مجالس الأقسام تعدياً على حقوقه بينما يستمر في أداء واجباته بشكل كامل. و هو بالإضافة إلى ذلك يكرس الشعور لديه بالانفصال عن سياق عمله و بعجزه عن المشاركة و الفعل و من ثم اللامبالاة و الانتهاء بالإهمال في مسؤولياته.

و لنا أن نتساءل ما هو المنطق الذي وضع على أساسه هذا البند من اللائحة؟

المنطق هو " ألا يكون للمدرسين أصوات تجب في عددها أصوات الأساتذة و الأساتذة المساعدين بحكم أن عدد المدرسين عادة ما يكون الأكبر." و لكن لماذا أصلاً هذا الفصل؟ ما هو الأساس في أن يكون لكافة الأساتذة و الأساتذة المساعدين الحق في اتخاذ قرارات و الحق في التصويت بينما يحرم المدرس من تلك الحقوق؟ و الحرمان هنا ليس أصلاً في القانون لأن القانون يمنحه هذا الحق. لكن إضافة هذا البند يحد من مباشرته إياه. لمصلحة من يتم تقليص حقوق المدرس و صلاحياته؟ ولما ذا الافتراض أن مصلحته تتعارض مع مصلحة الآخرين؟ ما هذه الشقوق التي تحفر بين أعضاء المهنة الواحدة و المشتركين في العمل في نفس الظروف؟

في الواقع لا يتم ذلك سوى عن أحد أدوات التعدي و القمع، رغبة من واضعي اللوائح و القوانين في اغتصاب حقوق الكثرة العاملة. و من هنا أطالب بتعديل هذا البند من اللائحة و الذي يتعارض مع أحد المبادئ الأولى في أي قانون ديمقراطي و هو مبدأ المساواة.